

نظرية الأمن والحاكم الإداري

مالك هاني خريسات*

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على ماهية النظرية الأمنية وارتباطها بالحاكم الإداري، كما تهدف ايضا الى تحديد طبيعة التحديات الخارجية والداخلية واثرها على توفر الامن في الدولة، كما عمدت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على صلاحيات الحاكم الإداري وقدرته في التعامل مع تلك التحديات والحد من تأثيرها على امن الدولة. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على منهجية النظم لان الأمن يتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية تمثل حافزاً خارجياً او مدخلات وتقوم الأجهزة المعنية بدراسة هذه العوامل وجمع المعلومات عنها وتحليلها وتصنيفها، وهذه العملية تسمى (منهج التحليل النظمي). كما اعتمدت ايضا على منهجية اتخاذ القرار لما في ذلك من أثر في قدرة الحاكم الإداري في التعاطي مع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه واتخاذ القرار بشأنها. كما تم الاعتماد ايضا على المصادر الرئيسية كالكتب والدراسات والابحاث واستطلاعات الرأي والمواقع الالكترونية والصحف. وقد توصلت الدراسة الى أن مفهوم " الامن " بشكله العام مفهوم نسبي يتسع ويضيق وفقاً لطرق تناوله، كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات عدة (فردية - قومية - إقليمية - دولية) وأبعاد متنوعة (عسكري، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، إنساني، بيئي، معرفي). كما توصلت ايضا الى ان توافر الحس الامني يخدم عدة أهداف من أهمها حماية الانسان والمنجزات وتوفير الطمأنينة العامة وحماية حقوق الانسان في إطار الثوابت والكشف عن مصادر الخطر وهو ما زال في مهده.

الكلمات الدالة: النظرية الامنية، الحكم، الحاكم الإداري.

المقدمة

البيت والتقارير النهائي بيد الرئيس الإداري الأعلى (رئيس الدولة، الوزير المدير العام)، أما الصورة الثانية والتي تسمى بالمركزية المعتدلة فيعني أن يقوم الرئيس بنقل سلطة البيت والتقارير في جانب من اختصاصاته إلى نوابه ومروؤسيه دون الرجوع إليه (الخلايلة، 2013). والصورة الأولى من المركزية المتطرفة لم يعد من المتصور وجودها اليوم مع اتساع مساحة الدولة وتشعب واجباتها ومهامها، لذا فقد وجدت دول العالم أنها مجبرة على الأخذ بالصورة المعتدلة من المركزية حتى تتمكن من القيام بواجباتها تجاه مواطنيها على نحو أفضل. وفي إطار المركزية الإدارية كأسلوب للتنظيم الإداري نجد من الضروري الإشارة إلى أن السلطات المركزية، تقسم إلى قسمين: الإدارة المركزية الرئيسية (أو التنفيذية) والإدارة المركزية المعاونة (أو المساندة) (لخلايلة، 2013). وحسب تقسيم السلطات المركزية الرئيسية يعتبر الحاكم الإداري (المحافظ، أو المتصرف، أو مدير القضاء) ممثل الحكومة والرجل الإداري الأول في المحافظة، فهو مسؤول بحكم موقعه هذا عن تنفيذ القوانين والأنظمة والقرارات الحكومية في نطاق المحافظة، وهو مسؤول عن الحفاظ على النظام العام بعناصره المختلفة، بما فيها المحافظة على الأمن والاستقرار والسلامة

لقد عرف الإنسان الإدارة منذ أن استخلفه الله على الأرض، فتولى إدارة الأنشطة التي وفرت له الأمن والقوت والملبس وغيرها من الاحتياجات الأساسية. ومع تطور حياة الإنسان وانتقاله من مجتمع بسيط إلى مجتمع قروي ثم إلى مجتمع مدني متحضر، كانت أساليب الإدارة تتطور وتتغير بما ينسجم مع هذه التطورات والتغيرات. ولعل تغير الدولة مع بدايات القرن العشرين وتحولها من دولة حارسة يتركز جلّ عملها في حماية الأمن الداخلي والأمن الخارجي لمواطنيها والفصل في المنازعات التي تنشأ بينهم إلى دولة متداخلة يتشعب عملها في مختلف مجالات حياة الإنسان من أجل رفاهيته وراحته مما أثر في تطور أساليب الإدارة وأهدافها.

ويمكن أن تظهر المركزية في الإدارة في إحدى صورتين: التركيز الإداري (المركزية المطلقة) أو عدم التركيز الإداري (المركزية المعتدلة). والصورة الأولى يقصد بها حصر سلطة

* محافظة العاصمة - وزارة الداخلية، عمان، الاردن. تاريخ استلام البحث 2015/3/2، وتاريخ قبوله 2015/5/5.

الوطني، مما فرض على الحاكم الإداري ضرورة فهم وتحليل هذه المعطيات وتحليلها عند اتخاذ القرارات. وتبرز أهمية المحافظة على الأمن والاستقرار لتحقيق الأمن الشامل والذي يصعب تحقيقه إلا من خلال تضافر جهود كافة المؤسسات الوطنية وعلى رأسها الحاكم الإداري، من هنا تكمن مشكلة البحث في محاولة دراسة المسؤولية الأمنية للحاكم الإداري في التعامل مع التحديات التي تواجه الأمن الوطني وكيفية التعامل معها. وان أي تقصير يؤدي إلى خلل في الأمن الوطني الذي سينعكس على المجتمع بكثير من السلبيات التي تؤدي إلى الاضطراب وعدم الاستقرار.

والموقع الجغرافي للدولة فيما إذا كانت تقع ضمن منطقة تشهد إضرابات إقليمية وقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة، هذا الواقع يفرض على الحاكم الإداري مواجهة التحديات ومعالجة القضايا كافة والأمنية على وجه الخصوص. وللحاكم الإداري صلاحيات واختصاصات تنفيذية يستمدّها من القوانين والأنظمة ذات الاختصاص، وهذه الصلاحيات إما أن تكون ذات صفة إدارية وإما أمنية وهو ما سوف تطرحه مشكلة الدراسة من خلال تحديد المسؤوليات الأمنية للحاكم الإداري.

أسئلة البحث

في ضوء ما تقدم يطرح البحث الأسئلة الآتية:

1. ما نظرية الأمن؟
2. من الحاكم الإداري؟
3. ما صلاحيات الحاكم الإداري في توفير الأمن للدولة؟
4. ما التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الحاكم الإداري في توفير الأمن في الدولة؟

أهداف البحث

جاء هذا البحث من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على ماهية نظرية الأمن؟
2. التعرف على مفهوم الحاكم الإداري؟
3. التعرف على طبيعة التحديات الداخلية والخارجية وأثرها في توفر الأمن في الدولة.
4. تسليط الضوء على صلاحيات الحاكم الإداري وقدرته في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية والحد من تأثيرها على أمن الدولة.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الحاكم الإداري في ضبط الأمن، نظراً للتحديات التي تشهدها المنطقة في ظل الظروف والأوضاع المضطربة والتي تتزايد حدة وتيرتها، وهذا يضع الحاكم الإداري أمام تحديات

العامة وسلامة الأفراد واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لذلك (نظام التشكيلات الادارية رقم 200/47).

ولقد حرص المشرع في التشريعات الإدارية وخاصة في نظام التشكيلات الإدارية المعمول به، على إبراز طابع الاختصاص الشامل للمحافظ حيث اعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية يتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة، فهو بالتالي لا يمارس إلا الاختصاصات ذات الطبيعة التنفيذية (العدوان، 2012).

كما نصت المادة (26) من الدستور الاردني على أنه "تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزارته وفق احكام الدستور" وهذا يعني ان المحافظ هو رئيس الادارة العامة ممثلاً للسلطة التنفيذية في محافظته، حيث ان هذه السلطة مناطة بالملك كما سبق، وممثل للسلطة الاصلية (التنفيذية) المحافظ في نطاق محافظته، لأنه يؤدي القسم امام الملك قبل ممارسته لمهام وظيفته، بالإضافة الى ذلك فقد نصت الفقرة (أ) من احكام المادة (6) من نظام التشكيلات الادارية رقم (47) لسنة 2000 وتعديلاته على ان "المحافظ رئيس الادارة العامة في محافظته واعلى سلطة تنفيذية فيها ويتقدم على جميع موظفي الدولة في المحافظة"، مما يجعل المحافظ منوطاً بمهمة تنفيذ القوانين في حين أنيطت بالسلطة القضائية مهمة تطبيق القوانين والاستشهاد على ذلك ما جاء في الفقرتين (و، ح) من المادة (10) من نظام التشكيلات الادارية المعمول به لهذه الغاية.

ويستمد الحاكم الإداري صلاحياته واختصاصاته التنفيذية والتي تنصب على مضمون الوظيفة الإدارية من القوانين والأنظمة ذات الشأن وهذه الاختصاصات إما أن تكون ذات صفة إدارية تتصل بالخدمات العامة كإنشاء وإدارة المرافق المحلية التي تحقق النفع العام، وإما أن تكون ذات صفة أمنية تتعلق بالتنظيم الضبطي الذي يهدف إلى المحافظة على النظام العام والآداب العامة وتأمين الراحة للمواطنين وحماية الحقوق والسلامة الشخصية للأفراد وتحقيق العدالة بين الجميع ضمن سيادة القانون وبما لا يتعارض مع استقلال القضاء وهو ما نسميه بالاختصاصات الأمنية، وهو الذي تم التركيز عليه في هذه الدراسة من خلال دراسة المسؤولية الأمنية لدى الحاكم الإداري.

وبناءً عليه، تم التركيز في هذه الدراسة على نظرية الأمن والحاكم الإداري وذلك من خلال مبحثين.

مشكلة البحث

تقرض معطيات البيئة الداخلية والخارجية على الدولة تحديات وتهديدات أثرت وتؤثر بشكل مباشر في الأمن

سلطة تنفيذية فيها، ويتقدم على موظفي الدولة في المحافظة (خليل، 1997).

المتصرف: يرأس المتصرف الوحدة الإدارية المسماة باللواء، ويقوم بإدارتها باعتباره ممثلاً للحكومة المركزية في اللواء، ويعتبر المتصرف رئيس الإدارة العامة في اللواء، وأعلى سلطة تنفيذية فيه ويتقدم على جميع موظفي الدولة في اللواء (الخليلة، 2013).

مدير القضاء: يرأس مدير القضاء الوحدة الإدارية المسماة بالقضاء، وهو رئيس الإدارة العامة في القضاء وأعلى سلطة تنفيذية فيه، ويتقدم على جميع موظفي الدولة في القضاء، فهو ممثل الحكومة المركزية في القضاء (العبادي، 1998).

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة فواز الزين، رعد (2011)، بعنوان: "تحديات الأمن الوطني الأردني" (فواز، 2011)، تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم مرتكزات وتحديات الأمن الوطني الأردني إلى جانب إبراز دور وحدات القوات المسلحة في دعم الأمن الوطني، وتشير الدراسة إلى أن الأردن سعت في ظل التحولات الديمقراطية على الساحة الدولية إلى تأمين الاستقرار الداخلي من أجل الاستمرار والبقاء والنهوض بالدولة ومواكبة تطورات العصر الحديث، وأشارت الدراسة إلى الدور الفاعل الذي يميز الأردن بقدرته على التنمية والتحديث ومواجهة التحديات، وتناولت الدراسة مفهوم الأمن الوطني في الآونة الأخيرة حين أخذ يشمل إطاراً واسعاً من التحديات مثل: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والعسكرية والصحية والفكرية وغيرها.. بالتالي بات من المطلوب من المسؤولين وبخاصة الحكام الإداريين العمل على تنويع الوسائل للمحافظة على كيان الدولة وأمنها بهدف تعزيز القدرة على تحقيق حماية الوطن واستقلال الإرادة وضمان أمن الشعب وحرية وسيادته وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطن بما يحقق أمانة المادي والشخصي.

وخلصت الدراسة إلى أهمية البعد القومي لقوة الأردن وحماية أمنه واستقراره من خلال ترسيخ النهج الديمقراطي والاسهام في تمثين وحدة مكونات الشعب الأردني وحماية أمنه الوطني من خلال التعاون بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة في إطار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات. وهي مسؤوليات تتحملها الإدارة المحلية المتمثلة بالحكام الإداري.

2- دراسة الحربي (2007) بعنوان: دور الحس الأمني

ومسؤوليات على قدر كبير من الأهمية. بالإضافة إلى أهمية توفر الأمن في المجتمع الأمر الذي يتطلب منه اليقظة وتعميق الحس الأمني وسرعة الاستجابة للتحديات التي قد تواجهه في عمله.

وتأتي أهمية الدراسة بسبب ندرة الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع. كما تتجسد أهمية الدراسة في أهمية الموضوع ذاته فموضوع الحس الأمني موضوع مهم يستحق البحث والدراسة، خاصة في ظل الظروف الراهنة.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تركت مفتوحة لأن مشكلة الدراسة تتحدث عن قضية عامة اخذ بها الاردن في فترات متقاربة من الزمن وجميعها في الغالب ازمنة حديثة.

الحدود المكانية: المملكة الاردنية الهاشمية.

مصطلحات الدراسة

الأمن: من أمن يأمن أمناً فهو آمن. وأمن أمناً وأماناً، وأمانة وأمناً: اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمن وأمين. فالأمن هو الإحساس بالطمأنينة، نتيجة غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو نتيجة لامتلاكه مواجهة تلك الأخطار حال ظهورها (الدحيات، 2004).

نظرية الأمن: تعرف نظرية الأمن بأنها أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والقيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها، الخاصة والعامة، ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية (محمد، 2013).

كما تعرف بأنها تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع (محمد، 2013).

وتعرف أيضاً بأنها صور التهديد التي تواجه الدول من منظور استراتيجي وعسكري أو الذي يواجه النظام الدولي من منظور احتمالات حل الصراعات الدولية وتجنب الحروب (ابو زيد، 2012).

الحس الأمني: ذلك الشعور أو الإحساس المتولد داخل النفس، والمعتمد على أسباب أو عوامل موضوعية، تؤدي إلى توقع الجريمة بقصد منعها أو إلى ضبط مرتكبيها بقصد العقاب عليها (ابو زيد، 2012).

الحاكم الإداري: الحاكم الإداري هو المحافظ والمتصرف، ومدير القضاء المنصوص عليهم في التشكيلات الإدارية المعمول به.

المحافظ: هو رئيس الإدارة العامة في محافظته وأعلى

الإداري في تعزيز الأمن الوطني والتعرف على مهددات الأمن الوطني في ظل غيابهما. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وشمل مجتمع الدراسة القيادات العليا في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية ذات التأثير على الأمن الوطني.

6- دراسة فلينت (1995)، Flynt، بعنوان "أحمر، أشهب وأزرق: مقارنة الأمن الوطني لسياسة الأمن الوطني لمواجهة التهديدات المفاجئة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية" (Flynt, 1995).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتماز هذه الدراسة عن غيرها بأنها تتعلق بدور الحاكم الإداري ومسؤولياته الأمنية المستمدة من القوانين والأنظمة الإدارية باعتبار الحاكم الإداري المصدرة الأولى في حفظ الأمن والنظام العام والوقاية من الجريمة، إضافة الى ان الباحث قد افاد من تجربته الشخصية كونه حاكما اداريا في وزارة الداخلية الاردنية وهذا الامر يتصل مباشرة مع موضوع البحث.

منهجية الدراسة

لضرورات البحث فإن هذه الدراسة ستأخذ بمنهج النظم لأن الأمن يتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية تمثل حافزاً خارجياً أو مدخلات وتقوم الأجهزة المعنية بدراسة هذه العوامل وجمع المعلومات عنها وتحليلها وتصنيفها. وهذه العملية تسمى (منهج التحليل النظمي). وبعد أن تتم هذه العملية ترسم سياسات وتوضع برامج وخطط لمعالجة تلك التحديات والتهديدات. وتسمى هذه العملية المخرجات. وهذا المنهج التحليلي يقودنا إلى منهج آخر وهو منهج اتخاذ القرار. فالحافز الخارجي يدفع بالحاكم الإداري أو المسؤول إلى إدراكه ثم التعامل معه ليتخذ بعد ذلك قرار بشأنه، ومنهج مفهوم المشاركة السياسية والتنمية السياسية والثقافة السياسية. ولتحقيق ذلك فإن الباحث سيعتمد المصادر الرئيسية كالكتب والدراسات والأبحاث واستطلاع الرأي والمواقع الإلكترونية والصحف كلما أمكن ذلك.

هيكلية البحث

تتكون هيكلية الدراسة من مقدمة ومبحثين:

مقدمة.

المبحث الأول: نظرية الأمن: المفهوم والأهمية والخصائص

المطلب الأول: مفهوم نظرية الأمن

المطلب الثاني: متغيرات الأمن

المطلب الثالث: خصائص ومقومات الأمن

المبحث الثاني: ماهية الحاكم الإداري وصلاحياته

المطلب الأول: المحافظ وصلاحياته

المطلب الثاني: المتصرف وصلاحياته

المطلب الثالث: مدير القضاء وصلاحياته

في مكافحة الإرهاب (الحري، 2007). تهدف الدراسة إلى الآتي: التعرف على العوامل المؤدية إلى تكوين الحس الأمني لدى العاملين في مكافحة الإرهاب. التعرف على دور الحس الأمني لدى العاملين بإجراءات التحري في مواجهة الجرائم الإرهابية. التعرف على دور الحس الأمني لدى العاملين بإجراءات المراقبة في مواجهة الجرائم الإرهابية. وقد جرى تطبيق المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مدخل المسح الاجتماعي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن أبرز العوامل المؤدية إلى تكوين الحس الأمني لدى العاملين في مجال مكافحة الإرهاب هي: دقة وقوة الملاحظة والمعالجة الأمنية العديدة للقضايا الأمنية وسلامة وزيادة القدرة على الإبداع في عملية التحقيق والمساعدة على التوصل إلى نتائج إيجابية في القضايا الغامضة والمساعدة في تحديد أدوار المتهمين في القضايا الإرهابية والتمكين من الربط بين الوقائع المطروحة وزيادة القدرة على استخلاص النتائج.

3- دراسة الشقحاء (2004)، بعنوان "الأمن الوطني: تصور شامل" (الشقحاء، 2004)، وهي دراسته تحليلية حيث انطلق الباحث من فرضية رئيسة مفادها أن حالة الأمن الوطني في الدولة تعتمد على درجة كفاءة مجموعة من المتغيرات المحورية فيها.

4- دراسة الدحيات (2004) بعنوان: " الإدارة المحلية ودورها في الأمن الوطني الأردني " (الدحيات، 2004) وهي دراسة تحليلية هدفت للتعرف على دور الإدارة المحلية في الأمن الوطني، وتحديد مدى مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومن أبرز نتائجها:

- ضرورة استحداث نظام وظيفي خاص للحكام الإداريين كالسلك الدبلوماسي والسلك القضائي، وأن يتمتع الحكام الإداريون بنوع من الحصانة في مواجهة بعض الأمور الإجرائية كعدم استجوابه أو حجز حريته.

- تهذيب وتطوير الإجراءات والعادات والتقاليد العشائرية لتواكب المتغيرات الحالية المعاصرة.

- ضرورة الحرص الأكبر على الوحدة الوطنية للشعب الأردني.

- إعادة النظر في العديد من القوانين والأنظمة لتواكب تطورات العصر، والتي لها علاقة مباشرة مع اختصاصات الحاكم الإداري.

5- دراسة القحطاني (2006)، بعنوان "استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني"، (القحطاني، 2006) وهي دراسة وصفية مسحية هدفت للتعرف على مدى تأثير استراتيجيات ومداخل الإصلاح والتطوير

المبحث الثالث: الحس الأمني والحاكم الإداري

المطلب الأول: ماهية الحس الأمني

المطلب الثاني: علاقة الحاكم الإداري بالحس الأمني

الخاتمة

المراجع

هناك نقاش حول مفاهيم الخطاب النظري بين أنصار السياسات الأمنية المختلفة، فهل استخدام مفهوم الأمن لدى أنصار الأمن الاقتصادي أو البيئي يختلف جوهرياً عن استخدامه من قبل الواقعيين؟ أم أنها مجرد تأكيد على الجوانب المختلفة لمفهوم مشترك للأمن؟ (Baldwin).

من السمات التي يتصف بها مفهوم "الأمن" سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، ووفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية. فمفهوم الأمن ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية (محمد، 2013).

إن "الأمن" ليس من المفاهيم التي يسهل تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن"، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع (لونا، 1991).

وفي ذلك يرى بوزان (Barry Buzan) أن مفهوم الأمن مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءاً بالسباق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية (Barry, 1991).

هذا، وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية (الحري، 2008) كلمة "الأمن"، فعدته مرادفاً للطمأنينة، أو نقيضاً للخوف أو مساوياً لانتفاء الخطر. ويتعلق استخدامهما عادة بالتححرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر، فعملية التححرر تلك وصفها كل من بوث (Both) وويلر (Wheeler) بأنه "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرره" (جون بيلس، 2004).

وقد ارتبط مفهوم "الأمن" في دراسات السياسة الدولية، تقليدياً، بمفهوم "الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز توماس هوبز بين حالة "المجتمع" وحالة "الطبيعة" واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون "حالة المجتمع"، بينما تعيش الدولة "حالة الطبيعة" في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال "عقد اجتماعي" تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك

المبحث الأول

نظرية الأمن: المفهوم والخصائص والمقومات

يمكن وصف الأمن بمضمون القيم في بلاد ما، هذه القيم يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأمن ولتحقيق الأمن يجب مواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها الدولة، لذلك فإن مضمون القيم في بلاد ما هي وسيلة للتعامل مع هذه التهديدات ولضرورة البحث فإن المدخل النظري هو ضرورة لوضع البحث في مساقه العلمي.

إن مفهوم "الأمن" من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي. فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل. ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزياً في السياسات الخارجية لبعض الدول، التي عادة ما تتخذ "الأمن" هدفاً من أهدافها يتم تحقيقه باتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية (Baldwin, 1997).

وعليه، تم في هذا المبحث دراسة مفهوم الأمن وأهميته وخصائصه ومقوماته وذلك من خلال ثلاثة مطالب وكالاتي:

المطلب الأول: مفهوم نظرية الأمن

المطلب الثاني: متغيرات الأمن

المطلب الثالث: خصائص ومقومات الأمن

المطلب الأول: مفهوم نظرية الأمن

في كثير من الأحيان، يرتبط تعريف الأمن بكثير من الأولويات التي يجب مراعاتها مثل قضايا حقوق الإنسان، والاقتصاد، والبيئة، والاتجار بالمخدرات، والأوبئة، والجريمة، أو الظلم الاجتماعي، بالإضافة إلى القلق التقليدي من التهديدات العسكرية الخارجية. هذه المقترحات هي تدعمها عادة الحجج المعيارية حول القيم التي يجب أن تكون محمية، بالإضافة إلى طبيعة وحجم التهديدات لتلك القيم (Baldwin, 1997).

5. الإرادة القومية متمثلة في الروح القومية كما تظهر في قضية التعبئة الشعبية.
- ب- متغير الرفاهية: حيث يتم تحديد المؤشرات الدالة على كل من مستوى المعيشة وظروف الحياة من خلال الناتج القومي والدخل الفردي وتوقع الحياة عند الميلاد ومعدل التعليم ونسبة الحضر إلى الريف(الشهراني، 2006).
- ج- القدرة العسكرية: ويمن استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن القدرة العسكرية:
1. حكم القوات العسكرية.
 2. حجم ونوع الأسلحة
 3. الصناعة المحلية للسلاح.
 4. التدريب المحلي للخبراء العسكريين والضباط.
 5. مستوى التنظيم والانضباط والروح المعنوية.

المطلب الثالث: خصائص الأمن ومقوماته

أولاً: خصائص الأمن

يمتاز الأمن بكثير من الخصائص التي يتم تحديدها من قبل الجهات الحكومية لتحديد المفاهيم الخاصة بالمصلحة الوطنية والثقافة الاستراتيجية بالنيابة عن الأمة؛ وهذا بدوره سوف يؤدي الى تحديد كيف تعمل الدولة على تأمين الأمن لنفسها.

إن الأمن يعد إلى حد بعيد مشروطاً بكل من المتغيرات الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية ومن النواحي السياسية والاقتصادي والعسكرية والاجتماعية والديمغرافية كافة، إذ أن جميع هذه المتغيرات كانت تحيط بعقل صانع القرار السياسي.

ويتشكل الأمن من جملة خصائص أسهمت في تحديد ملامحه، ومن هذه الخصائص ما يتعلق بالوضع الجغرافي، فالمنطقة التي تشهد اضطرابات وتحولات كثيرة، فإنها تؤثر في استقرار وأمن الدول المجاورة لها مما يسهم في ضرورة الأخذ بإدراك الحس الأمني لدى المسؤولين في تلك المنطقة، من خلال تحمل المسؤولية المنوطة بالحاكم في اتخاذ القرارات؛ أيضاً منها ما له علاقة بالوضع الاقتصادي، فالاقتصاد يتأثر بالظروف التي تشهدها المنطقة إذا كانت ظروف داخلية أو خارجية أو إقليمية مثل الطفرة العقارية التي بدأت على المستوى العالمي وانتقلت إلى الإطار الإقليمي ثم المحلي(مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012). بالإضافة إلى أن تردّي الوضع الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة يمكن أن يؤثر في الوضع الأمني المحلي للدولة. أما بخصوص الوضع الاجتماعي، فهو من المتغيرات الأساسية التي يمكن أن تسهم في التأثير على أمن الدولة، مثل انتشار نسبة الجريمة يمكن

فإن الأفراد أكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم (الحري، 2008). ويعرف الأمن الوطني بأنه أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والقيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها، الخاصة والعامة، ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها الداخلية والاعتداءات الخارجية(محمد، 2013).

إن صياغة نظرية الأمن القومي لكل دولة تتحدد بعدة عوامل أساسية منها سياسية وإقليمية ودولية واقتصادية وجغرافية وعسكرية وبشرية، ولا بد من أن تتأثر نظرية الأمن القومي للمملكة الأردنية الهاشمية بهذه العوامل، حيث تركز نظرية الأمن على التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه أمن الدولة القومي، على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة(محمد، 2013).

المطلب الثاني: متغيرات الأمن

يمكن تحديد متغيرات الأمن في العوامل التالية(الشهراني، 2006):

1. متغير التوازن: بمعنى القدرة على خلق اتفاق أو انسجام خارجي فضلاً عن القدرة على خلق إجماع قومي في الداخل، ومعنى ذلك أن هناك اتفاقاً حول الحد الأدنى من الأهداف العليا للسياسة الخارجية. بالإضافة إلى وجود إجماع قومي باتفاق غالبية القوانين حول أدوات وأساليب العمل من أجل تحقيق الأهداف القومية العليا في الداخل والخارج.
- ويمكن القول بأن متغير التوازن هذا إنما يمثل البعد السياسي المتعلق بالتفاعل للأمن.
2. متغير الرفاهية: بمعنى قدرة المجتمع على تحسين كل من مستوى وظروف الحياة على السواء، ويمثل المتغير البديل الإجرائي للتنمية.
3. متغير القدرة العسكرية: بمعنى مدى توافر عناصر القوة العسكرية من قوات ومعدات واستراتيجية استخدامها.
- وعلى المستوى القومي تثار قضية المؤشرات المكونة لكل من تلك المتغيرات خاصة من الناحية الإجرائية، ويمكن تحديد أبرزها فيما يلي:
- أ- متغير التوازن: ويندرج تحته ما يلي من المؤشرات:
 1. الوثائق والمؤسسات التي تختص بتحقيق التعاون في مجالات الدفاع.
 2. اشكال النفوذ الإقليمي: بمعنى كيف يتم التأثير في الأصدقاء والأعداء.
 3. الحركة الدبلوماسية ومدى فعاليتها.
 4. الأهداف القومية الاستراتيجية العليا.

أن تقوض الوضع الأمني.

ومن خصائص الأمن أيضاً سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان وفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم "الأمن" ليس مفهوماً جامداً بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية (Stolberg, 2012).

فالأمن كذلك حقيقة نسبية وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلاً من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن (wolfers, et al. 1997)، فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب، وإنما تسعى دائماً إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة، مما يخلق انعدام الأمن تلقائياً لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لذاتها. وتلك العملية المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلح "المعضلة الأمنية".

يمتاز الأمن أيضاً بكونه نوعاً من المفاهيم المركبة، حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد. فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعاً لاحتياجاتهم الأساسية والتكاملية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد، وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، بل إن زيبغنيو بريزنسكي (Zbigniew Brezeziske)" ولد 28 مارس 1928) هو بولندي الأصل ولد في أمريكا، ورجل دولة، خدم كمستشار ليندون جونسون 1966-1968 وشغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق من 1977 إلى 1981. ينتمي إلى المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية".

قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية، وفي ذلك يقول: "سيكون الوضع الأمني مثمراً أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين قدرات الاستخبارات القومية" (بريجنسكي، 2004).

ثانياً: مقومات الأمن

يقوم الأمن في الدولة على المقومات والمرتكزات

الآتية(محمد، 2013):

1. الأمن الوطني جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي يؤثر ويتأثر به سلباً وإيجاباً، مما يؤكد أهمية البعد القومي لقوة الدولة وحماية أمنها واستقرارها.
2. ينطلق مفهوم الأمن من إدراك سياسة الحاكم الإداري لمخاطر التجزئة والتبعية وما يؤدي إليه من تهديد للأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما يتطلب منه سياسة وطنية تهدف إلى تعميق الانتماء وتربية أبناء المجتمع على التضحية والإيمان بعدالة قضايا الدولة المصيرية وتبصيرهم بالخطر الحقيقي الذي يهدد مستقبل الدول.
3. من أجل تحقيق الأمن يجب تعميق مفهوم الاحتراف لدى الجهات القائمة على الأمن في الدولة والعمل على توسيع قاعدتها وتعزيز قدراتها وتطويرها وتعبئة طاقات الدولة من أجل تمكينها من القيام بواجباتها لحماية الوطن.
4. الأمن الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الدولة يعتبر ركناً أساسياً من أركان أمن الوطن ويستلزم ذلك زيادة قدرة الدولة في الاعتماد على مواردها الذاتية، وتمكينها من تلبية الحاجات الأساسية للأفراد بما يحفظ كرامة المواطن وتوفير أمنه المادي والمعيشي والنفسي.
5. ترسيخ النهج الديمقراطي عنصر أساسي لتعميق روح الانتماء للدولة وتعزيز الثقة بمؤسساتها والإسهام في تحقيق اللحمة بين الأفراد.

المبحث الثاني

ماهية الحاكم الإداري وصلاحياته

سيكون هذا المبحث مدخلا لمعنى ادارة الحكم الاداري وقد أولى المشرع الاردني اهمية كبرى للتكليف القانوني لهذه الصلاحيات، فقد نصت المادة 120 من الدستور الأردني على "أن التقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها وأسماءها ومنهج إدارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والإشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك"، واستناداً لهذا النص صدرت عدة أنظمة للتقسيمات والتشكيلات الإدارية، آخرها نظام التقسيمات الإدارية رقم 46 لسنة 2000 (التقسيمات الإدارية، الجريدة الرسمية، 2000)، ونظام التشكيلات الإدارية رقم 47 لسنة 2000 (التقسيمات الإدارية، الجريدة الرسمية، 2000)، وبموجب نظام التقسيمات الإدارية تم تقسيم إقليم الدولة الأردنية إلى اثنتي عشرة محافظة، كل منها تشمل على عدد من الأولوية، وكل

قانونياً بحضور أكثرية أعضائه ويتخذ المجلس قراراته بالإجماع أو بأغلبية الأصوات وعند تساويها يرجح الجانب الذي يصوت معه الرئيس.

ويسمى المحافظ أحد موظفي المحافظة أمين سر للمجلس يتولى توجيه الدعوة الاجتماعية وتنظيمها وتدوين قراراته في سجل خاص يوقع عليه الرئيس والأعضاء الحاضرين. ويحدد المجلس التنفيذي المشاريع التي يرى ضرورة تنفيذها في المحافظة خلال السنة المالية وكلفتها التقديرية وأولوياتها، ويقوم المحافظ برفعها للجهات المختصة لإدراجها في الموازنة العامة.

ثانياً: المجلس الاستشاري

يشكل مجلس استشاري في كل محافظ برئاسة المحافظ، وعضوية عدد من الأشخاص لا يتجاوز خمسة وعشرين عضواً يعينون لمدة ثلاث سنوات بقرار من الوزير بناء على تنسيب المحافظ. ويتولى المجلس الاستشاري دراسة الشؤون المتعلقة بالمحافظة، والتداول فيها وإصدار التوصيات المناسبة بشأنها، بما في ذلك إبداء رأيه في الموازنة السنوية الخاصة بالمحافظة قبل إقرارها من المجلس التنفيذي، ويجتمع المجلس الاستشاري في المحافظة بدعوة من رئيسه مرة كل شهرين على الأقل، ويكون اجتماعه قانونياً. بحضور أكثرية أعضائه وللحافظ دعوة أو موظف من موظفي الحكومة في المحافظة أو اللواء أو القضاء لحضور اجتماع المجلس (القبيلات، 2010).

اختصاصات المحافظ

يُعرف الاختصاص بأنه الصلاحية القانونية التي يتمتع بها المحافظ لإجراء التصرفات القانونية باسم المحافظة ولصالحها ونياية عنها.

ويمكن حصر اختصاصات المحافظ من خلال نظام التشكيلات الإدارية الذي يعتبر دستور عمل المحافظ الذي يحدد بشكل أساسي الإطار العام لاختصاصاته التي تنسم بالشمولية، هذا من جهة، ونم جهة أخرى، فإن المحافظ يمارس اختصاصاته وفقاً للقوانين، ومن هذه القوانين التي لها تماس مباشر بالسلم الأهلي وحفظ الأمن والنظام العام هو قانون منع الجرائم رقم (7) لسنة 1954، وعليه فإنه يمكن حصر اختصاصات المحافظ في ثلاثة اختصاصات؛ الاختصاصات الإدارية والتنمية والأمنية والاختصاص الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً في هذه الدراسة هو الاختصاص الأمني الذي سنسلط الضوء عليه.

فالأمن مطلبٌ لكل دولة، ففي ظلاله تعمّر الأوطان وتحفظ الأعراس والأموال، ويعم الخير ويسود النظام، وتستمر عجلة التنمية والبنيان، ولهذا، فالمحافظ في ضوء اختصاصاته المستمدة من القوانين والأنظمة اتخاذ الإجراءات الوقائية في توطيد دعائم

لواء يشتمل على عدد من الأقضية، في حين حدد نظام التشكيلات الإدارية كيفية إدارة هذه الوحدات بواسطة موظفين يطلق عليهم الحكام الإداريون، وهم (المحافظ ومتصرف اللواء ومدير القضاء) أما الأحياء والعشائر فلكل منها مختار أو أكثر.

وعليه تم التعرض لكل دور من أدوار الحكام الإداريين (المحافظ ومتصرف اللواء ومدير القضاء) من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: المحافظ واختصاصاته

المطلب الثاني: المتصرف واختصاصاته

المطلب الثالث: مدير القضاء واختصاصاته

المطلب الأول: المحافظ واختصاصاته

يمثل المحافظ الحكومة المركزية في المحافظة التي يقوم على رأسها، حيث ينفذ سياسة الحكومة ويلتزم بتوجيهاتها، والمحافظ هو رئيس الإدارة العامة في محافظته وأعلى سلطة تنفيذية فيها، ويتقدم على موظفي الدولة في المحافظة، ونظر للصفة السياسية لمنصب المحافظ فإن الحكومة تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في تعيينه، ويطغى على اختياره الاعتبارات السياسية والتوافق مع سياسة الحكومة وبرنامجه، ويعين المحافظ بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير، على أن يقترن القرار بالإرادة الملكية السامية (التقسيمات الإدارية، الجريدة الرسمية، 2000)، وواضح من هذا أن المحافظ لا يشترط فيه أي شرط يتعلق بالخبرة أو المؤهل العلمي بخلاف الحكام الإداريين الآخرين.

ويرى الباحث أنه من الأفضل لو وضع المشرع شروطاً تتعلق بتعيين المحافظ كالخبرة أو المؤهل العلمي وذلك نظراً لأهمية هذا المنصب.

ويتألف الجهاز الإداري في المحافظة من المحافظ ونائبه ومساعد المحافظ والموظفين، إذ يعني للمحافظ نائب برتبة متصرف يتولى الأعمال التي يعهد بها إليه المحافظ، ويقوم مقامه في حال غيابه، ويعين مساعد أو أكثر للمحافظ برتبة متصرف للقيام بالأعمال التي يعهد إليه بها. ويساعد المحافظ مجلسان: تنفيذي واستشاري (القبيلات، 2010).

أولاً: المجلس التنفيذي

يشكل مجلس تنفيذي في كل محافظة برئاسة المحافظ، وعضوية كل من نائب المحافظ ومدير الشرطة ومدير الدفاع المدني ومدير الدوائر في المحافظة، باستثناء المحاكم، وفي حال غياب المحافظ يرأس المجلس نائب المحافظ، ويجتمع بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل ويكون اجتماعه

الجهات المختصة وجوب القيام بالإجراءات اللازمة لهذه الغاية، وأن يدعو اللجان المختصة لتولي المسؤوليات الملقاة على عاتقها في هذه الحالات.

المطلب الثاني: المتصرف واختصاصاته

يرأس المتصرف الوحدة الإدارية المسماة باللواء، ويقوم بإدارتها باعتباره ممثلاً للحكومة المركزية في اللواء، ويعتبر المتصرف رئيس الإدارة العامة في اللواء، وأعلى سلطة تنفيذية فيه ويتقدم على جميع موظفي الدولة في اللواء. ويتألف الجهاز الإداري في اللواء من المتصرف وعدد من المساعدين، ويساعده في مهامه مجلسان المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي(الخلايلة، 2013).

أولاً: المجلس التنفيذي

يشكل المجلس التنفيذي في كل لواء برئاسة المتصرف وعضوية مساعده، ومدير الشرطة أو رئيس المركز، الأمني ومدير الدفاع المدني أو رئيس مركز الدفاع المدني. حيب مقتضى الحال، ومديري الدوائر في اللواء باستثناء المحاكم. ويجتمع المجلس التنفيذي في اللواء بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل، ويكون اجتماعه قانونياً بحضور أكثرية أعضائه ويتخذ قراراته بالإجماع أو بأغلبية الأصوات وعند تساويها يرجح الجانب الذي يصوت معه رئيس المجلس.

ثانياً: المجلس الاستشاري

يشكل مجلس استشاري في كل لواء برئاسة المتصرف وعضوية عدد من الأشخاص لا يتجاوز خمسة عشر عضواً يعينون لمدة ثلاث سنوات بقرار من المحافظ بناء على تنسيب المتصرف، ويراعى في تشكيله تمثيل الجهات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (29) من نظام التشكيلات الإدارية (ذات الفئات المشار لها عند تشكيل المجلس الاستشاري في المحافظة) (التقسيمات الادارية، الجريدة الرسمية، 2000). ويتولى المجلس الاستشاري في اللواء الاختصاصات ذاتها التي يتولاها المجلس الاستشاري في المحافظة الإجراءات والأحكام المنصوص عليها في كل من المواد (30) و(31) و(32) و(33) من النظام. وتسقط حكماً عضوية أي عضو في المجلس يتخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية، دون عذر مشروع يقبله رئيس المجلس.

اختصاصات المتصرف

يتولى المتصرف في اللواء المهام والواجبات المنوطة بالمحافظ في محافظته، بما في ذلك القيام بالمهام وممارسة الصلاحيات المخولة له بمقتضى القوانين والأنظمة والمحافظة على حقوق الدولة والمواطنين، وعليه تنفيذ تعليمات المحافظ

الأمن والأمان للحيلولة دون وقوع الجريمة كما جاء في المادة (10) من نظام التشكيلات الإدارية رقم (47) لسنة 2000 والتي نصت على ما يلي: "يتولى المحافظ المهام والصلاحيات المخولة إليه بموجب التشريعات النافذة بما في ذلك:

- أ- صون الحريات العامة وحقوق المواطنين.
- ب- المحافظة على الأمن والاستقرار والسلامة العامة، وسلامة الأفراد وممتلكاتهم واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لذلك.
- ج- المحافظة على النظام والآداب العامة وتأمين راحة العامة.
- د- تعزيز الوحدة الوطنية بين أبناء المحافظة...." (التقسيمات الادارية، الجريدة الرسمية، 2000).

من خلال ما تم استعراضه يمكن استخلاص أن الوظيفة التي يمارسها المحافظ للمحافظة على النظام العام هي وظيفة الضبط الإداري. والضبط الإداري يقصد به معانٍ مختلفة، فيقصد به في اللغة العادية رجال الشرطة، أي العاملون في جهاز الأمن العام.

أما المدلول القانوني للضبط الإداري: فهو مجموعة القيود والضوابط والتدابير التي تفرضها هيئات الضبط الإداري على حريات ونشاط الأفراد بهدف حماية النظام العام.

وعليه يمكن القول أن مهمة الضبط الإداري التي يقوم بها المحافظ تدور حول عدم الإخلال بالنظام العام. والمحافظة على الأمن العام يعد عنصراً أساسياً من عناصر النظام العام. حيث يعد الأمن العام العنصر الأول من عناصر النظام ويقصد به حماية الأرواح والأموال من كل خطر يهددها سواء كان مصدر هذا الخطر يرجع إلى فعل الإنسان أو إلى فعل الطبيعة، أي تأمين الأفراد في مالهم وأنفسهم ويترتب على ذلك أن يكون لسلطات الضبط الإداري الحق في منع التجمعات الخطرة في الطريق العام وفض المظاهرات والاضطرابات التي تهدد النظام العام. (شطناوي، 2002)

كما يمارس المحافظ صلاحية الضابطة العدلية فيما يتعلق بالجرم المشهود، إذ يقوم المحافظ أو من يفوضه خطياً بوظيفة الضابطة العدلية فيما يتعلق بالجرم المشهود، كما هو منصوص عليه في قانون أصول المحاكمات الجزائية، ويبلغ المحافظ المدعي العام ضمن اختصاصه عن الجرائم غير المشهودة التي يطع عليها(شطناوي، 2002).

وعلى المحافظ اتخاذ ما يلزم لمواجهة حالات الطوارئ في المحافظة، من خلال اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمجابهة حالات الطوارئ الناتجة من الكوارث الطبيعية كالزلازل والهزات الأرضية والفيضانات والحرائق والأوبئة وغيرها، وأن يطلب من

الإداري وجعله مسؤولاً عن أمن بلده والنظام فيه، فالحس الأمني يعتبر وسيلة من الوسائل التي تسهم في توقع الخطر قبل حدوثه والتعرف على كوامن الخطر في الوقت الذي يحاول المسؤول عن حدوث الخطر أو الاعتداء توظيف الإمكانيات المختلفة من أجل تعريض الدولة للخطر والاعتداء.

ولكون توفر الحس الأمني بالغ الأهمية لدى الأفراد وخاصة ضباط الأمن في الدولة، فإنه من الأهمية توفره أيضاً لدى الحاكم الإداري وخاصة فيما يتعلق بالمحافظ أو المتصرف أو مدير القضاء موضوع الدراسة، سيما وأن مسؤولية الحفاظ على الأمن إحدى اختصاصات الحاكم الإداري الأساسية من أجل توفير الأمن والانضباط والنظام في الدولة.

ولرسم صورة واضحة حول الحس الأمني لدى الحاكم الإداري فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: يتناول المطلب الأول ماهية الحس الأمني وذلك من خلال عرض مفهومه وأهميته وعناصره؛ والمطلب الثاني يتضمن علاقة الحاكم الإداري بالحس الأمني.

المطلب الأول: ماهية الحس الأمني

أولاً: مفهوم الحس الأمني

تعددت تعريفات الحس الأمني، ويذكر الباحث طرفاً من هذه التعريفات، فقد عُرف الحس الأمني بأنه: ذلك الاستعداد الفطري لدى رجل الأمن والميل الوجداني والشعوري والنفسي، حيث يعمل على اكتشافه بعد استشعاره به ثم تعظيمه؛ اعتماداً على مكثات داخلية غالباً ما تتوافر في الإنسان بحكم خلقته واستعداده؛ ساعياً نحو اكتساب خبرات ومهارات أمنية أساسها قوة الملاحظة وتوارد الخواطر؛ وصولاً إلى مناقشة الأحداث بصورة فاحصة متأنية دون أن تتجاوز ومضات الحدث الأمني الذي يعرض له أو يقع بصره عليه أو يعرض عليه أو يتواجد فيه. (الشهاوي، 1997، ص555)

ويعرف الحس الأمني اصطلاحاً بأنه "ذلك الشعور أو الإحساس المتولد داخل النفس والمعتمد على أسباب أو عوامل موضوعية تؤدي إلى توقع الجريمة بقصد منعها أو إلى ضبط مرتكبيها بقصد العقاب عليها(البيانوني).

كما عرفه السعيد بأنه: "صفة خاصة من صفات الشخصية التي تمكن ممتلكها التعرف على الأشياء وإدراكها والتمييز بينها، ومن ثم تفسيرها تفسيراً صحيحاً، والتوقيع الصادق لكل الاحتمالات كما تمكنه، من أن يستشعر الأخطار ويعرف مصادرها وبالتالي يستطيع القضاء عليها قبل وقوعها أو مواجهتها بفاعلية فور وقوعها(السعيد، 1998).

ومن هنا يمكن القول أن الحس الأمني هو مهارة من

والرجوع إليه في أمور اللواء الهامة وبخاصة ما يتعلق منها بالأمن والنظام العام.

وقد حددت المادة (59) من نظام التشكيلات الإدارية مجموعة من اختصاصات المتصرف منها: فتح الطرق وتوفير المياه وتنظيم وحماية المرافق العامة واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة، وتعميم الخدمات بأشكالها كافة(القبيلات، 2010).

المطلب الثالث: مدير القضاء

يرأس مدير القضاء الوحدة الإدارية المسماة بالقضاء، وهو رئيس الإدارة العامة في القضاء وأعلى سلطة تنفيذية فيه، ويتقدم على جميع موظفي الدولة في القضاء، فهو ممثل الحكومة المركزية في القضاء، ويشترط في من يعين مدير قضاء أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل، وأن يكون قد عمل في وزارة الداخلية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات. وأن لا تقل درجته عن الرابعة. (العبادي، 1998)

اختصاصات مدير القضاء

يتولى مدير القضاء المهام والواجبات المخولة له بمقتضى التشريعات المعمول بها، والمحافظة على حقوق الدولة والمواطنين، وعليه تنفيذ تعليمات المحافظ أو المتصرف حسب ارتباطه إدارياً في أمور القضاء الهامة وبخاصة ما يتعلق منها بالأمن والنظام العام، وله أن يراقب أعمال الدوائر الرسمية في القضاء وإنجازاتها ويصدر الأوامر والتوجيهات لموظفيها ويراقب دوامهم. (العبادي، 1998)

وهو كذلك مسؤول عن النظام العام في القضاء الذي يرأسه، ويقوم بوظيفة الضابطة العدلية. فيما يتعلق بالجرائم المشهود، وتوضع تحت تصرفه قوى الأمن في القضاء، ويقوم مرة كل شهر على الأقل بجولة تفنيسية في أنحاء القضاء الذي يرأسه، ويقدم إلى المحافظ أو المتصرف حسب ارتباطه تقريراً مفصلاً بنتائج كل جولة مشفوعاً برأيه، كما أن عليه أن يقدم التسهيلات اللازمة للموظفين المختصين لتحصيل الضرائب والرسوم، ويجتمع مدير القضاء مرة كل شهرين على الأقل برؤساء المجالس المحلية وبالمسؤولين الرسميين في القضاء وبمخاتير القرى التي ليس فيها مجالس للتداول في شؤون القضاء(شطناوي، 2008).

المبحث الثالث

الحس الأمني والحاكم الإداري

اهتمت الكثير من الدراسات بالحس الأمني لدى الحاكم

الإنسان على توافر الحس لديه بما يمكنه من الاعتماد عليه، ومن ثم توجيه الحس بشكل مقصود للاستفادة منه، وتعتبر هذه المرحلة هي مرحلة الظهور الحقيقي للحس بصفة عامة، كونه في المرحلتين السابقتين يتميز بالكُمون والخفاء ولا يمكن صاحبه من التعرف الواعي سواء على جودته أو على قيمته وفائدته.

المطلب الثاني: خصائص الحس الأمني

هناك خصائص عدة للحس الأمني منها:

1. صدق الإحساس، وحسن البصيرة ونفاذها، وحسن تقدير الأمور، والحكم على الأشياء، والقدرة على استغلال الفرص المتاحة.

2. يعد الحس الأمني صفة من الصفات الشخصية التي لا تتوافر لدى العامة، فهي صفة خاصة وملكية يمتلكها البعض، ولا يعد الحس الأمني ميزة أو صفة موروثة بقدر ما هو ميزة وصفة تنمي بالمران والخبرة والتعليم، ويرتبط الحس الأمني بالإدراك الحسي لذلك فهو يتطلب سلامة الحواس، ويعتمد على قوة الإيمان واليقظة العقلية، وحسن التوافق مع النفس والمجتمع، ويرتبط الحس الأمني بالمعارف الأمنية المتخصصة والثقافة العامة، وكلما زادت المعلومات لدى رجل الأمن زادت معارفه الدقيقة عن عمله زادت ثقافته العامة وزاد الحس الأمني لديه.

3. الحس الأمني ميزة خاصة: يرجع لملكة غريزية تنمي، وهو يمكن صاحبه من إدراك الأمور التي قد لا تكون لها دلالة ذاتية، وإبراز مغزاها بطريقة صحيحة، ويؤدي إلى استشعار الأخطار المحتملة، وترجيح حجمها ومداهما ما يمكن من سرعة وضع الخطة الأمنية الكفيلة بإجهاض هذه المخططات العدائية أو مواجهتها فور وقوعها (السعيد، 1998).

4. الحس الأمني عملية مزدوجة: بمعنى أنه يجمع بين نوعين من العناصر ذات الطبيعة المادية والمعنوية في آن واحد، وتتعاكس تلك الطبيعة المزدوجة على طبيعة الحس الأمني فتظهره تارة بمظهر الميل الوجداني القائم على مجرد الشعور والإحساس، وتظهره أخرى بمظهر التوقع العقلاني المعتمد على الفكر والاستنباط، وحقيقة الأمر أن الحس الأمني هو مزيج لكلا النوعين، على أن تلك الطبيعة المزدوجة لا تزيل عنه مطلقاً ذلك الفهم الفطري لطبيعته كأمر داخلي يستشعره المرء بأحاسيسه باعتقاد غير دقيق منه، غالباً ما يستبعد دور العقل فيه.

5. الحس الأمني توقع وتنبؤ بخطر إجرامي: ويقصد بالتوقع ذلك الإحساس الداخلي القائم على إمكان تصور حدوث

المهارات التي تنطلق من الإحساس بالمسؤولية أو الخبرة نحو استشعار مظاهر معينة يكون من شأنها الإخلال بالأمن بمفهومه الشامل.

ومن المفهوم السابق يتضح أن الحس الأمني يعتمد على نوعين من العناصر هما:

أ) العناصر ذات الطبيعة الوجدانية أو الحسية الذاتية: وتتمثل في اتجاه الحس الداخلي أو الشعور الوجداني نحو أمر ما يجعل صاحبه يسمل بوجوده، أو يكون لديه احتمال قوي لوجوده، وتعتمد تلك العناصر الوجدانية أو الذاتية على مجموعة من الملكات الخاصة التي تتوفر غالباً في الإنسان بحكم خلقته.

وتتحقق العناصر الذاتية بعدة وسائل أهمها: الاستشعار بأمر غير طبيعي، والتوجس والتشكك في أمر مريب، ثم الالتفات لأمر غير طبيعي.

ب) العناصر ذات الطبيعة الموضوعية أو العقلانية: وهي العناصر التي يعتمد عليها الحس الأمني بعد توافر تلك الومضة الداخلية والتي تجعل منه إحساساً عقلياً يعتمد على ضوابط موضوعية أو مظاهر مادية. ويمكن أن تتحقق هذه العناصر بعدة وسائل من أهمها: الملاحظة، والمراقبة، والمدارسة، والتحليل

ثانياً: أهمية الحس الأمني:

يعد الحس الأمني من أهم الوسائل التي تمد المسؤول بالمعلومات اللازمة لمنع وقوع الجريمة ابتداءً أو ضبط مرتكبيها انتهاءً. ويؤدي التخلي عنه أو التكرار لفائدته لحرمان العمل الأمني من أهم الوسائل المساعدة لضابط الأمن، وبالتالي الفشل في الوصول إلى المجرمين في الجرائم التي ترتكب.

يتبين مما تقدم أن أهمية الحس الأمني تنبع من كونه يهدف إلى الكشف عن مصدر الخطر قبل وقوعه، أو على الأقل ضبط مرتكبيه. والوصول إلى أدلة تؤيد أي إجراء يقدم عليه ضابط الأمن.

ثالثاً: نشأة الحس الأمني

إن الحس الأمني يمر بثلاث مراحل هي (خليل، 1997):
أولاً: مرحلة الوجود الفطري: حيث توجد العناصر الوجدانية أو الحسية أو الشعورية وجوداً فطرياً في الإنسان بحكم خلقته التي خلقه البارئ عز وجل عليها.

ثانياً: مرحلة الظهور العارض: وهو ما يتعلق بالظهور أثناء ممارسة السلوك اليومي بصورة تدعو إلى الانتباه لها والالتفات إليها.

ثالثاً: مرحلة التوجيه العامد: وتبدأ هذه المرحلة بتصرف

الخمس والذي من شأنه تحليل المواقف الأمنية، بحيث يتم الانتقال من مرحلة الحس الأمني إلى دائرة الاثبات الأمني والذي مصدره دلائل عديدة تخول الحاكم الإداري اتخاذ إجراءات أمنية للكشف عن الأشخاص الذين يعدون العدة للنيل من الأمن والاستقرار، بما يضمن السيطرة على الخطر الأمني الطارئ بأقل تكلفة وبأقصر وقت ممكن، وبما يحقق أهداف الحس الأمني في حماية الإنسان والمجتمع وتوفير الطمأنينة والسكينة العامة.

ولهذا فإن قانون منع الجرائم رقم (7) لسنة 1957 (قانون منع الجرائم، الجريدة الرسمية 1173) يعتبر أحد أهداف الضبط الإداري في المحافظة على النظام العام، وأناط القانون للحاكم الإداري مهمات الضبط الإداري، ومنحه سلطة تقديرية تقوده إلى استخدام مهاراته في الحس الأمني لتبيان أهم ملامح الشخصية ذات الخطورة الإجرامية، وتأكيداً لذلك فقد تضمنت المادة (1/3) من قانون منع الجرائم على أنه "كل من وجد في مكان عام أو خاص في ظروف تقع المحافظ بأنه (الشخص المشبوه) كان على وشك ارتكاب جرم أو المساعدة على ارتكابه".

وسيراً مع منطوق ما تقدم فإن الطبيعة الوظيفية للحاكم الإداري هي طبيعة استثنائية تتطلب منه الوجود الدائم في وحدته الإدارية ومتابعة الوضع الأمني عن قرب وبشكل مباشر بالتعاون مع الأجهزة الأمنية المختلفة كافة، في نطاق وحدته الإدارية

ضوابط الحس الأمني لدى الحاكم الإداري

نظراً للطبيعة الخاصة للحس الأمني، والمتمثلة في كونه عملية تعتمد على ما يستشعره الحاكم الإداري من خطورة إجرامية، بشكل يتطلب منه ضرورة التدخل لاستجلاء الحقيقة، فإن الأمر يتطلب إحاطته بقدر من الضوابط التي تضمن عدم الانحراف فيما يخوله ذلك الحس الأمني لديه من إجراءات عن وظيفته، التي تسهم - أساساً - في إرساء العدل، والمحافظة على الحرمات. وبناءً عليه، فإن ضوابط الحس الأمني تتنوع إلى (الجحني، 2007):

الضوابط القانونية: ويقصد بها مجموعة القواعد التي تحدد إطار ذلك الحس، وتوضح النطاق الذي يمكن لرجل الأمن العمل فيه، والتي غالباً ما يكون مصدرها قانون الإجراءات الجنائية والقرارات والتعليمات المنظمة للعمل الأمني، وأهم الضوابط القانونية هي توفر الدلائل الكافية باعتبارها المظهر الدال على الخطورة الإجرامية، أو المبرر للاشتباه مما يعني أنها تعد بمثابة المحرك للحس الأمني، إلا أنه في بعض الحالات قد نجد ضابط الأمن بتوجيه من حسه الأمني الصادق

أمر ما بشكل عام يتعرف فيه على مصدر الخطر، ومكان بروزه منه، وشخص القائم بإحداثه، وكل ذلك خلال فترة زمنية حالية أو مستقبلية على المدى القريب - غالباً - ما لا تتجاوز عمر الحدث الأمني أو الحالة الأمنية الحالية، أما التنبؤ الأمني، فيقصد به ذلك الإحساس القائم لدى رجل الأمن، والمعتمد على تصور حدوث أمر بشكل عام يتعرف فيه على مصدر الخطر، وممكن بروزه منه، وشخص القائم بإحداثه، ولكن خلال فترة زمنية مستقبلية - غالباً - ما تكون بعيدة.

6. الحس الأمني يهدف إلى مواجهة خطر إجرامي: يقصد بالخطر الإجرامي ذلك الفعل الكامن الذي يقدر بحدوثه على إلحاق ضرر إجرامي مؤتم عليه عقابياً بشخص أو بشيء أو بهما معاً، ويتميز الخطر الإجرامي بسعيه إلى غاية محددة تتسم - غالباً - بالندمير أو الزلزلة ولو بطريقة غير محددة النتائج في بعض الحالات أو غالبيتها، كما يتميز الخطر الإجرامي بالتستر والإخفاء، والتغيير، والتطوير، والتماثل، والاحتمال، والرجوع، والعدول أي: قدرة الخطر الإجرامي من خلال مرتكبيه على الرجوع عن إتمام نشاطهم الإجرامي فور الشعور باكتشاف أمرهم، أو الإحساس باحتمال ذلك، ومن ثم العدول عن ارتكاب مشروعهم الإجرامي، ويتسم الخطر الإجرامي - كذلك - بالتحويل (خليل، 1997).

7. الحس الأمني استثمار لطاقات كامنة في النفس البشرية لمواجهة الجريمة: يتميز الحس الأمني بقدرته على إبراز الطاقات الكامنة، وتحريك المجهود الذهني لصاحبه؛ ما يولد لدى ذلك الشخص حب الابتكار، والتفكير، والتوقع، والتنبؤ باحتمال وقوع الجرائم، وباختصار أنسب البدائل لطرق المواجهة (الفواز، د.ت).

المطلب الثاني: علاقة الحاكم الإداري بالحس الأمني

يعتبر الحاكم الإداري رئيس الإدارة العامة وأكبر سلطة في وحدته الإدارية؛ واستناداً لهذه الصفة، فإنه يمارس اختصاصات ذات أهمية كبيرة وعلى وجه الخصوص سلطة الضابطة الإدارية التي تستهدف الوقاية من الجريمة والمحافظة على الأمن والنظام العام، وهذا الأمر يتطلب من الحاكم الإداري زيادة مؤشر اليقظة والإدراك في أداء العمل أو تنفيذ الإجراءات باستخدام أساليب تتسم بالكفاءة والتميز وسرعة الاستجابة لحفظ الأمن والسيطرة على الحالة الأمنية من خلال الإدراك الجيد لأبعادها ومواجهتها للقر المناسب في ضوء خبرته العملية والعلمية لاتخاذ قرارات رشيدة لاستتباب الأمن والاستقرار.

ولهذا فإن الحس الأمن يعد مهارة في استخدام الحواس

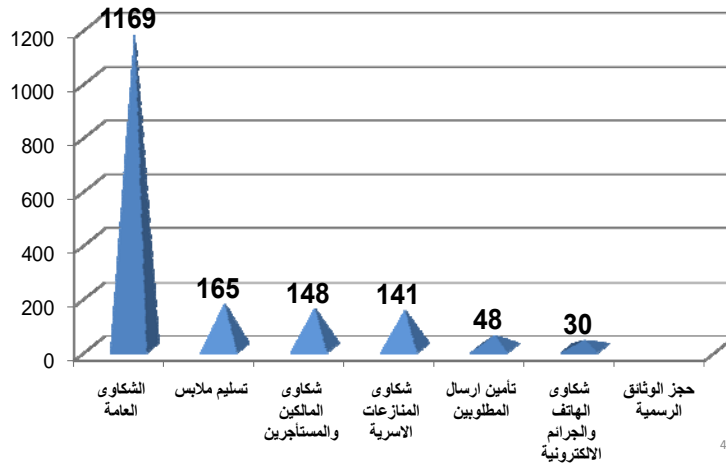
والتي تتميز بطبيعة خاصة تختلف في حقيقتها عن بقية الأخلاق المتعلقة بالمهن الأخرى والمحددة لأدائها وذلك كنتيجة طبيعية لاختلاف طبيعة العمل الأمني عن بقية الأعمال السائدة في المجتمع أياً كان مسمها أو رسائلها.

ولاعطاء البحث مزيد من العلمية والموضوعية فان الباحث يشير الى دراسة امنية ادارية احصائية قد ساهم باجرائها في محافظة العاصمة ادت الى حل المنازعات الداخلية جاءت على الوجه التالي:

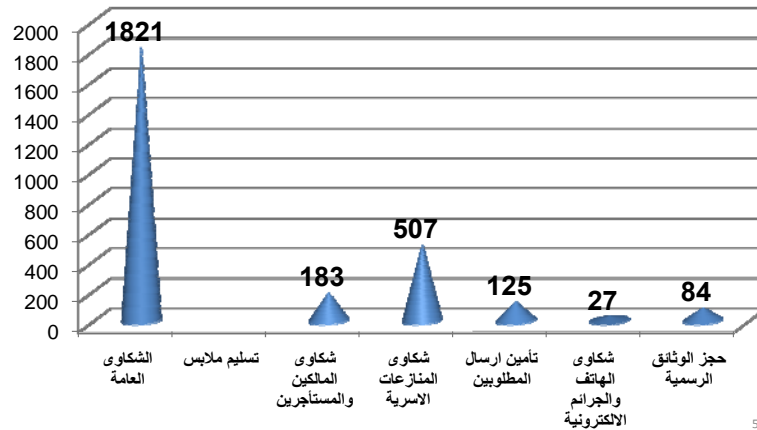
والعميق يستشعر الخطورة الإجرامية دون وجود أية دلائل تشير إليها. وهذا يعد حالة خاصة تتوافر لدى بعض ضباط الأمن المتميزين في إحساسهم والناهبين في مشاعرهم والموهوبين في نظراتهم.

2. الضوابط غير القانونية للحس الأمني: وهي مجموعة القيم والمبادئ والقواعد المستمدة من النظام القانوني العام في المجتمع والناجمة عن المصادر غير المكتوبة وكذلك الآداب العامة والعرف السائد في المجتمع، وأخلاقيات العمل الأمني،

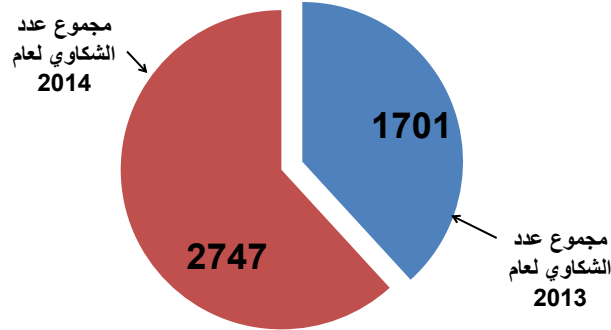
رسم بياني يوضح مجموع عدد الشكاوى لعام 2013 حسب نوع القضية



رسم بياني يوضح مجموع عدد الشكاوى لعام 2014 حسب نوع القضية



**رسم بياني يوضح الفرق بين مجموع عدد الشكاوى لعام 2013 ومجموع
عدد الشكاوى لعام 2014**



6

مقارنة وتحليل 2014/2013

عند النظر في أي شكوى يراعي الحاكم الإداري مايلي :

- (1) الاختصاص الموضوعي والمكاني.
- (2) اتباع الاصول الاجرائية.
- (3) حضور جميع اطراف الشكوى بصورة مجتمعة .
- (4) مثول جميع الاطراف امام الحاكم الاداري المختص .
- (5) التعامل مع اطراف الشكوى بحيادية تامة.
- (6) ترك الباب مفتوح لجميع الطرق الودية وانهاء الخلاف بالتفاهم والصلح
- (7) تحقيق العدالة بين الجميع ضمن سيادة القانون وبما لايتعارض مع القضاء
- (7) اتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة والتي تضمن عدم تكرار موضوع الشكوى وعدم تفاقمها واتساع نطاقها.

11

مقارنة وتحليل 2014/2013

3. شكاوى الجوار :- وتقدم الشكاوى بسبب :-

- ✓ التنازع بين الجيران حول مواقف السيارات.
- ✓ التنازع بين الجيران بسبب تربية نوع من الحيوانات مثل الكلاب والقطط ...
- ✓ استخدام المرافق العامة داخل البنايات مثل السطح.
- ✓ التدهور الاخلاقي بين الجيران واستخدام الالفاظ البذيئة بين الاطراف .
- ✓ الازعاج باستخدام مكبرات الصوت او استخدام أي شيء يثير الازعاج ((الضوضاء)) ويحدث هذا خاصة عن انشاء العمارات او الورش ...
- ✓ شكاوى تسريب المياه من الجيران الى الشقق وعدم استجابة احدهم لاصلاح الضرر
- ✓ شكاوى قطع المياه او الكهرباء من قبل المالك وذلك وسيلة من وسائل اخلاء المأجور والتضييق على المستأجر.
- ✓ يلاحظ ارتفاع هذا النوع من الشكاوى في اشهر الصيف.

9

وجرى التعامل مع شكاوى المواطنين بحس امني اداري
مكنت الحاكم الاداري من حملها.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الإطار النظري لنظرية الأمن وعلاقتها
بالحاكم الإداري والمتمثل في (المحافظ، المتصرف، مدير
القضاء)، وتم استعراض أهم صلاحيات الحاكم الإداري
وخاصة الصلاحيات الأمنية، وكذلك الحس الأمني لدى الحاكم
الإداري وكان ذلك من خلال تعريف ماهية الحس الأمني،
مفهومه وأهميته وعناصره، وعلاقة الحاكم الإداري بالحس
الأمني.

وخلصت الدراسة مما سبق إلى أن مفهوم "الأمن" بشكله
العام مفهوم نسبي متغير يتسع ويضيق وفقاً لطرق تناوله، كما
أنه مفهوم مركب ذو مستويات عدة (فردية-قومية- إقليمي-
دولي) وأبعاد متنوعة (عسكري، سياسي، اقتصادي، اجتماعي،
انساني، بيئي، معرفي)، كما أن الأمن ليس شعوراً يصحبه رد
فعل غريزي، أي سلوك غريزي ينتج منه إجراءات أو تدابير
أمنية معينة، وإنما هو باعث على الشعور يتميز بالوعي
والإدراك ويتحقق في الواقع بناء على تطل التدابير.

وعليه فإن المفهوم العام لـ "الأمن" يمكن أن يطلق على
الأثر الناتج من جميع الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ضد
كل ما يعوق تقدمه، ويحد من استمرار حركته، وعليه فإن على
كافة المسؤولين في الدولة وعلى وجه الخصوص الحكام
الإداريون أن يقوموا بواجباتهم المنوطة بهم نحو تحقيق استقرار
أمني وضبط نظام الدولة وذلك وفقاً للصلاحيات المخولة لهم
من القوانين والتشريعات.

والحاكم الإداري حسب التقسيمات الإدارية في الأردن هو
إما (المحافظ، أو المتصرف، أو القضاء). وهناك شروط
تطبق في تعيين كل منهم، كالمؤهل العلمي والخبرة والدرجة،
باستثناء المحافظ، فليس هناك شروط يجب توافرها من أجل
تعيينه. لذلك، فإن من الأفضل لو وضع المشرع شروطاً
تتعلق بتعيين المحافظ كالخبرة أو المؤهل العلمي وذلك نظراً

لأهمية هذا المنصب.

إن توفر الحس الأمني يخدم عدة أهداف من أهمها حماية
الإنسان والمنجزات وتوفير الطمأنينة العامة، وحماية حقوق
الإنسان في إطار الثوابت والكشف عن مصادر الخطر وهو ما
زال في مهده.

وعليه فقد كان المشرع موفقاً باعتبار الحاكم الإداري
والمتمثل في (المحافظ، والمتصرف، مدير القضاء) مسؤولاً عن
الأمن وذلك لأن المحافظ في التسلسل الإداري يتبع وزير
الداخلية ومدير شرطة المحافظة مديرية شرطة المحافظ.

يرى الباحث ان الامن اصبح هاجسا وضرورة فالحاكم
الاداري يقع على عاتقه مسؤولية الامن وحفظ النظام من
خلال اختصاصاته المستمدة من القوانين والانظمة وما يملك
من صلاحيات الضبط الإداري كتدبير وقائي لمنع الاخلال
بالنظام العام وتحقيق السلم الاهلي بين المواطنين وتحصين
المجتمع وتمكين اواصر المحبة وروح الطمأنينة باعتبار ان
المجتمع القيمة المضافة في استتاب الامن وسعيه الدائم في
توفير افضل الخدمات للمواطنين في مقدمتها تحقيق امن
المواطن.

ولذلك يوصي الباحث بما يلي:

1. تنقيف المواطن بأهمية عمل الحاكم الاداري وما
يترتب عليه من مسؤوليات بما فيها المسؤوليات الامنية.
2. ضرورة ترسيخ التوافق والتماهي بين الاجهزة الامنية
والحاكم الاداري في سبيل المساهمة في استتاب الامن والسلم
الاهليين.
3. تمكين الحاكم الاداري من امتلاك ثقافة قانونية امنية
من خلال دورات وندوات وورش عمل واطلاعه على تجارب
الاخرين في مجال المزوجة بين مفهومي الامن والحاكم
الاداري.

لا بد من توافر المزيد من القنوات العلمية التي توصل
الحاكم الاداري إلى مضامين الاحداث والوقوعات الامنية من
خلال تطوير قاعدة معلومات شاملة علما بأن الدولة الاردنية
وضعت مثل هذه الاسس ولكن يوصي الباحث بالمزيد من
التحديث لتسهم في حفظ الامن.

المصادر والمراجع

- العربية للعلوم الأمنية، الرياض
الشهاوي، ق. (د.ت)، الموسوعة الشريفة القانونية، القاهرة، عالم
الكتب.
- الشهراني، م. (2006)، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني:
دراسة مسحية على مجموعة من الأكاديميين في مدينة الرياض،
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم
الأمنية، الرياض.
- العبادي، م. (1998)، الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية:
دراسة تحليلية لنظام الإدارة المحلية في الأردن وفق آخر
تعديلات قانون البلديات لسنة 1994، عمان: مكتبة دار الثقافة
للنشر والتوزيع.
- العدوان، ح. (2012)، الدور التنموي للحكام الإداريين، دراسات وزارة
الثقافة، عمان، الأردن.
- فواز الزين، ر. (2011)، تحديات الأمن الوطني الأردني وأثره على
الاستقرار السياسي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث،
عمان.
- الفواز، ع. (د.ت)، التخطيط لإدارة الأزمة الأمنية دراسة تحليلية
لإستراتيجية مواجهة الأزمات المحتملة في موسم الحج.
قانون منع الجرائم رقم (7) لسنة 1954، المنشور في الجريدة
الرسمية رقم (1173) تاريخ 1954/3/1.
- القبيلات، ح. (2010)، مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في
المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، عمان، دائر وائل
للنشر والتوزيع.
- القحطاني، ف. (2006). استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري
ودورها في تعزيز الأمن الوطني. رسالة دكتوراه، جامعة نايف
العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- لوتاه، م. (1991)، معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات
العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية
الاقتصادي والعلوم السياسية.
- محمد، إ. (2013)، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن
الوطني الأردني في الفترة (1999-2013) دراسة حالة، رسالة
ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- مركز الدراسات الاستراتيجية، أداء الاقتصاد الأردني في ظل الربيع
العربي، أوراق بحثية، الجامعة الأردنية، 2012.
- Flynt III, William Charles. 1995. Red, Gray, and Blue: A
Security Environment Approach to National Security
Policy Countering Emerging Threats Targeting Critical
Infrastructure, School of Advanced Military Studies,
General Staff College, University of Kansas, Kansas.
- Stolberg, G. 2012. How Nation-States Craft National
Security Strategy Documents, Strategic Studies Institute
Monograph, October.
- Wolfers; and David A. Baldwin, "The Concept of Security,"
Review of International Studies, 23, 1997, p. 1..
- Baylis, J., and Rengger, N. J. 1992. Dilemmas of World
أبده، و. (2005). واقع المؤسسة في الأردن وأثرها على الأمن
الوطني. جامعة مؤتة / كلية الدفاع الوطنية الأردنية، الكرك،
الأردن
- أبو زيد، أ. (2012) التنمية والأمن: ارتباطات نظرية، المركز
العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دبي، الإمارات العربية
المتحدة.
- بريجنكسي، ز. (2004)، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة
العالم، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي.
- البيانوني، م، تنمية الحس الأمني عند المسلم ضرورة حتمية، مجلة
الأمن، العدد الأول، الرياض، .
- الجحني، ع. (2007)، الحس الأمني، الدورة التدريبية الخاصة
بمهارات التعامل مع الجمهور خلال الفترة من 1/29-
2007/2/3، جامعة الملك نايف بن عبدالعزيز.
- جون ب. (2004)، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة،
عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- الحري، ب. (2007)، دور الحس الأمني في مكافحة
الإرهاب. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الحري، ب. (2007)، دور الحس الأمني في مكافحة الإرهاب،
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم
الأمنية، الرياض
- الحري، س. (2008)، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته
(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم
السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، بيروت.
- الخلايلة، م. (2013)، الإدارة المحلية: تطبيقاتها في كل من الأردن
وبريطانيا وفرنسا ومصر (دراسة تحليلية)، الطبعة الأولى،
عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- خليل، أ. (1997)، الحس الأمني وأثره في نجاح المواجه الأمنية،
القاهرة، كلية الشرطة.
- الحديات، م. (2004). الإدارة المحلية ودورها في الأمن الوطني
الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك،
الأردن..
- الربابعة، ع. (2005). التحديات الاجتماعية وأثرها على الأمن
الوطني الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة،
الكرك، الأردن.
- السعيد، أ. (1998)، الحس الأمني، مجلة الأمن والقانون، دبي،
كلية شركة دبي.
- السعيد، أ. (1998)، الحس الأمني، مذكرة غير منشورة، الرياض،
المعهد الثقافي.
- شطناوي، ع. (2002)، الإدارة المحلية، الطبعة الأولى، عمان: دار
وائل للنشر والتوزيع.
- شطناوي، ع. (2008)، الإدارة المحلية، الطبعة الثانية، عمان: دار
وائل للنشر والتوزيع.
- الشقهاء، ف. (2004). الأمن الوطني تصور شامل. جامعة نايف

- Security Environment Approach to National Security Policy Countering Emerging Threats Targeting Critical Infrastructure, School of Advanced Military Studies, General Staff College, University of Kansas, Kansas.
- Baldwin, D.A. 1997. The concept of security, Review of International Studies, British International Studies Association, 23, 5-26.
- Politics: International Issues in a Changing World (Oxford: Calrendon Press, New York: Oxford University Press.
- Barry B. 1991. Is International Society Possible? Paper presented at: at: New Thinking about Strategy and international security, Edited by Ken Booth (London: HarperCollins Academic.
- Flynt III, William Charles. 1995. Red, Gray, and Blue: A

The Security Theory Administrative Governor

*Malik Hani Khraisat**

ABSTRACT

This study aims to identify the nature of the security theory and its relation to the Administrative governor, it also aims to determine the nature of the external and internal challenges and their impact on the security of the state. As well as, the study intended to shed light on the powers of the governor and his ability to deal with these challenges and reducing its impact on the security of the state.

To achieve the objectives of the study, it relied on systems methodology because security is affected by a number of internal and external factors, where external stimulus or input devices based on the study of these factors and gather information, which will be analyzed and classified, as this process is called (systems approach). It also based on the decision – making methodology, because of it's the impact on the governor in dealing with internal challenges and his decision-making ability to face those challenges. The research also relies on the major such as books, studies, previous studies, opinion polls, websites and newspapers.

The study found that concept of "security" in its general from is relative and variable concept, which expands and narrows according to its addressing methods. Additionally, it is a compound concept with several levels (individual, national, regional and international) and diverse dimensions (military, political, economic, social, humanitarian, environmental and cognitive). The study also concluded that the availability of the sense of security serves several objectives, most importantly, protecting achievements, providing public tranquility and the protection of human rights.

Keywords: Security Theory, Governor.

* Ministry of Interior, Amman. Jordan. Received on 2/3/2015 and Accepted for Publication on 5/5/2015.